جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم الحقوق

ظاهرتي اللجوء و الهجرة و أثرهما على الأمن في افريقيا

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون الدولي العام

إعداد الطالب :
- هبال محمد
- ملكي عيسى

إشراف الأستاذ:
-د. عمراوي مارية

لجنة المناقشة

-د/أ. عباس عبد القادر	رئيسا
-د/أ. عمراوي مارية	مقررا
-د/أ. جدي نجاة	ممتحنا

الموسم الجامعي 2020/2019

2020/M071I/M1539097348/M1539037939

شكـــــر وتقديـــر

نتوجه بالشكر والتقدير إلى أستاذتنا المحترمة عمراوي ماريا ،التي اهتدينا بآرائها وأفكارها في لجة تلاطم الآراء والأفكار ، فأنارت لنا طريق ونعترف أننا استرشدنا بآرائها كثيرا دون تحيز لكونها أستاذتنا بل لرجاحة رأيه وسداد فكره وجرأته. وبقيننا أننا وصلنا بر الأمان وأسندنا ظهرنا نحو جدار رصين ،فيه معين لا ينضب وعلم يتدفق.

فلها نتقدم بشكر وخالص تقدير والاحترام داعيا الله أن يمد في عمرها ،لكي تبقي نبراسا تهتدي بها الأجيال.

والشكر موصول لكل الإخوة الذين قدموا لي المساعدة والمؤازرة العلمية.

وجزيل الشكر لكل زملائي الذين كانوا دائما إلى جانبي ولم يبخلوا بالمساعدة والحمد لله الذي هدانا لهذا ونشكره.

كما نتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة.

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله

اهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى:

إلى الذين ذاب كالشمعة من اجل أن ينير طريقي

أبي العزيز

إلى التي سهرت على تربيتي ورعايتي ولم تبخل علي بشيء أمي الغالية سعيدة وابني أكرم

إلى إخوتي الأعزاء كبيرا وصغيرا.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد

أتقدم بالشكر الخالص إلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد

أقدم الشكر الخالص إلى كل من جاد عليا بعلمه من معلمين وأساتذة من الطور الابتدائي متوسط ثانوي و جامعي.

إلى زملاء الدفعة .

إهداء

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله

اهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى:

إلى الذين ذاب كالشمعة من اجل أن ينير طريقي

أبي العزيز

إلى التي سهرت على تربيتي ورعايتي ولم تبخل علي بشيء أمي الغالية

إلى إخوتي الأعزاء كبيرا وصغيرا.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد

أتقدم بالشكر الخالص إلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد

أقدم الشكر الخالص الى اصدقاء الجامعة والعمل

مقدمة:

تأتي ظاهرة الهجرة واللجوء في صدارة الاهتمامات الدولية والوطنية خاصة في ظل تنامي التكنولوجيا الرقمية وتبني العولمة الاقتصادية والتي جعلت العالم شبيها بقرية صغيرة، فالعولمة لا تعترف بالحدود الجغرافية والتي من خلالها يتم إلغاء قيود التجارة وتحرير حركة السلع ورؤوس الأموال، الأمر الذي من شأنه إلحاق أضرارا بالدول الفقيرة التي لا تجد شعوبها ملاذا سوى التفكير في الهجرة بشتى الطرق، غير أن طريق الهجرة بطريق مشروع أمر صعب المنال لأي شخص خاصة في ظل اختلاف المستوى الثقافي والاجتماعي، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع منحنى ظاهرة الهجرة غير الشرعية بوتيرة متزايدة.

تكمن أهمية الدراسة لهذا الموضوع من خلال بسط المفاهيم حول أهم القضايا آلا وهي"الهجرة غير الشرعية" التي أضحت محور اهتمام دولي نظرا لما فيها من تهديد للأمن الإنساني في ظل تنامي مختلف الجرائم كالاتجار بالبشر، المخدرات، الإرهاب، وبالخصوص في أفريقيا مثل: ليبيا، تونس، المغرب، الجزائر، مصر، لبنان، الأردن، حيث تعتبر هذه الدول بوابة هامة للهجرة نحو منطقة البحر الأبيض المتوسط خاصة إلى الدول الأوروبية مثل: ايطاليا واسبانيا، إذ تعاني منطقة المغرب العربي خاصة، وباقي دول أفريقيا عامة من الهجرة غير الشرعية لشبابها، التي ترجع لأسباب تاريخية، سياسية، اقتصادية، حقوقية، منذ القدم، كما تعاني من نزوح سكان جنوب الصحراء الإفريقية الذين

يتخذون من بعض بلدان أفريقيا مناطق عبور وأحيانا مناطق استقرار لهم، وهذا فيه انعكاسات على أفريقيا لاسيما الأمن القومي.

وبالتالي تبرز لنا معالم إشكالية دراسة هذا الموضوع كالآتي :

فيما تتمثل أسباب الهجرة غير الشرعية وما هي انعكاساتها على أمن افريقيا ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي لأجل وصف أسباب وتداعيات ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتحليل آثارها على مختلف الأصعدة، وتسليط الضوء على الظروف المحيطة بها لمعرفة العلاقة بين المتغيرات المؤدية إلى تنامي هذه الظاهرة حسب الواقع، ومعرفة مدى تأثيرها على أفريقيا، نظرا للموقع الاستراتيجي الذي تمتاز به دوله لاسيما في منطقة حوض المتوسط.

كما ارتأينا تقسيم الدراسة إلى قسمين : نخصص القسم الأول للإطار المفاهيمي للهجرة و اللجوء، أما القسم الثاني خصصناه لتداعيات ووسائل التصدي للهجرة واللجوء على المستوى الأمني بأفريقيا.

الفصل الاول

مفهوم الهجرة غير الشرعية واللجوء

تمهيد:

مشكلة اللاجئين في إفريقيا إحدى مشكلات القارة الرئيسة، وقاسماً مشتركاً بين معظم الدول الإفريقية، وهي تضيف لأزمات الهوية والشرعية مشكلة أخرى من مشكلات النّظم السياسية الإفريقية، كما أن لها تأثيرات إقليمية تتجاوز حدود كلّ دولة إفريقية.

وقد تزايدت أعداد اللاجئين في إفريقيا بشكل سريع، فقدّر عددهم عام 2003م بحوالي 3.2 ملايين لاجئ، وبرغم أن سكان إفريقيا لا يمثّلون سوى حوالي 12% من سكان العالم؛ فإنهم يمثّلون حوالي 32% من لاجئي العالم البالغ عددهم حوالي 9.7 ملايين لاجئ [1]

ونعرض في هذا الفصل الخطة كالآتي :

المبحث الأول : مفهوم اللجوء

المبحث الثاني : مفهوم الهجرة

[1] GLOBAL refugee trends , United Nations High commissioner for refugees UNHCR , June 2004, p.89

المبحث الأول: مفهوم اللجوء

يعرف اللجوء على انه الحماية التي تمنح لشخص من دولته التي تعرض فيها للعنف او الاضطهاد او السجن التعسفي ، ويعرف على انه الامن والامان والحرية والحماية من الاعتقال او التسليم للشخص الذي طلب اللجوء

فكيف يعرف اللجوء حسب الاتفاقيات

المطلب الأول: تعريف اللجوء وفق القانون الدولي و الافريقي

1- تعريف اللاجئى وفق اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين عام 1951م :

«اللاجئ» هو: «أي شخص يوجد خارج الدولة التي يحمل جنسيتها، نتيجة لأحداث تسبّب تخوّف له ما يسوّغه من التعرض لاضطهاد، لأسباب ترجع إلى عِرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة، أو آرائه السياسية، وغير قادر – أو لا يريد – بسبب ذلك التخوّف أن يستظل بحماية دولته»، كما تنطبق صفة «لاجئ» وفقاً لتعريف الاتفاقية على كلّ شخص لا يتمتع بجنسية، ويوجد خارج دولة إقامته المعتادة بسبب التخوّف من التعرض لاضطهاد، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب هذا التخوّف أن يعود إلى تلك الدولة [1]

وبذلك؛ فإن «اللاجئ» يختلف عن «النازح» الذي ينتقل في ظلّ الظروف نفسها إلى مكان آخر داخل حدود دولته، ويظلّ متمتعاً بحمايتها ورعايتها ما دام داخل حدود هذه الدولة، بينما تكون حماية اللاجئ مسؤولية دولة الملجأ والمجتمع الدولي[2] ، كما أن

---

[1] the 1951 convention relation to the status of Refugees, article 1

كان تعريف «اللاجئ» السائد قبل الاتفاقية تعريفاً واسعاً، يشمل أي فرد خارج حدود الدولة التي يتمتع بجنسيتها ما دام لم يكتسب جنسية أخرى، ولم يكن الأمر مرتبطاً بعنصر «الاضطهاد» كما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين عام 1951م، وتعريف «الاضطهاد» الوارد في تعريف الاتفاقية هو محلّ للخلاف، فالبعض يرى أن «الاضطهاد» الاقتصادي لا يكفي كمؤشر ليكتسب اللاجئ هذه الصفة في دولة الملجأ، بينما يعتبر آخرون أن الحرمان الاقتصادي المنظّم أو الدائم هو نوع من أنواع «الاضطهاد»، ومن ثمّ يعتبر مَن انتقل إلى دولة غير دولته هرباً من التخلف ومشكلات التنمية لاجئاً، انظر في تفصيل ذلك:

Tony Kushmer and Kathrine Knox, Refugees in the age of Genocide: Global, National and local. perspectives during the Twentieth century, London: Frank Cass, 1999 .P. 13.

[2] Tony Kushmer and Kthrine Knox, op.cit. p. 12 – 13

«اللاجئ» يختلف عن «المهاجر» الذي يترك دولته بحثاً عن فرص أفضل، ويملك قرار العودة إليها، بخلاف «اللاجئ» الذي يترك دولته خوفاً على أمنه وسلامته، ولا يستطيع العودة إلى دولته ما دامت حالة عدم الاستقرار، أو مصدر الاضطهاد، بها مستمرة [1]

2- تعريف اللاجئ وفق اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لشؤون اللاجئين لعام 1969

عرفت اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية اللاجئ "ليشمل الأشخاص الذين يضطرون إلى مغادرة دولتهم الأصلية بسبب عدوان خارجي، أو احتلال أجنبي، أو سيطرة أجنبية أو بسبب أحداث تثير الاضطراب بشكل خطير بالنظام العام في إقليم دولته الأصل كله أوفي جزء منه"

ويلاحظ من هذا التعريف أن اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 قد وسعت من مفهوم اللاجئ ليتميز عن تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 للاجئ بنقطتين

النقطة **الأولى:**

أنه شمل فئة جديدة من الأشخاص لم يكونوا مشمولين ضمن تعريف اللاجئ الوارد في اتفاقية الامم المتحدة للاجئين لعام 1951 ، وهؤلاء الأشخاص هم الذين اضطروا للهرب عبر الحدود نتيجة عدوان خارجي أو سيطرة أجنبية أو بسبب أحداث تثير الاضطراب بشكل خطير بالنظام العام في إقليم دولته الأصل ،

النقطة الثانية:

تمثلت في أنها لم تعلق حق اللجوء أو تعريف الشخص الذي ينطبق عليه وصف اللاجئ على قيد زمني معين ، حيث جاءت هذه الاتفاقية متحررة من القيد الزمني التي نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951.

وقد تفاقمت أعداد اللاجئين في العالم خلال تسعينيات القرن العشرين بشكل ملاحظ، وللدلالة على ذلك تكفي الإشارة إلى أنه عند إنشاء «المفوضية العليا لشؤون اللاجئين» عام 1951م؛ كانت مهمتها رعاية مليون لاجئ، وهي الآن وفقاً لإحصاءات عام 2003م

[1] Global Refugee Trends, op.cit, P. 89.

ترعى حوالي 17 مليون لاجئ ونازح [1]، ومما يزيد من حجم المشكلة أن حوالي 80% من عدد اللاجئين يكون غالباً من الأطفال والنساء [2].

ومع هذا التزايد قامت بعض الاجتهادات لتفسير ظاهرة «اللجوء»، خصوصاً في الدول النامية، فأرجعها البعض إلى عوامل داخلية في دول المنشأ، ومن أهم هذه العوامل الفقر، والذي يؤدي بدوره إلى الصراع وما ينتج عنه من حركة اللاجئين، وقد استشهد هؤلاء بأنه من بين الدول الثلاثين الأكثر تصديراً للاجئين في العالم هناك 29 دولة تحت خط الفقر.

وفي مقابل هذا الاتجاه الذي يرد «ظاهرة اللجوء» إلى عوامل داخلية ظهر اتجاه آخر يفسّرها بعوامل خارجية، ويذهب هذا الاتجاه إلى أن انتهاء الحرب الباردة قد أسفر عن تزايد الحروب الأهلية، ومن ثمّ تزايد أعداد اللاجئين في العالم، فبعد أن كان طرفا الحرب الباردة يعملان على تحقيق الاستقرار لحلفائهم؛ لم تعد هناك حاجة لمساندة الحلفاء في الدول النامية التي بدأ بعضها يموج بالصراعات [3].

كذلك فقد اتسع نطاق المناقشات حول مدى كفاية الإطار القانوني الدولي الحاكم لقضايا اللاجئين، والحاجة إلى تطوير «اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين» لعام 1951م؛ على اعتبار أن الاتفاقية لا تتعامل مع أسباب اللجوء، أو الاحتياجات الخاصة للاجئين من الأطفال والنساء، كما أنها لا تطرح الكثير من الحلول لحماية اللاجئين، بل إن البعض ذهب إلى أن تلك الاتفاقية قد عفا عليها الزمن، ولا يمكن إعمالها على أرض الواقع، وأنها باتت غير ذات جدوى، وتفتقر إلى المرونة، وفي المقابل تدافع اتجاهات أخرى عن الاتفاقية بوصفها اتفاقاً عالمياً يضع معايير بشأن كيفية حماية اللاجئين، وأن هناك العديد من الجهود تُبذل لتطوير هذه الحماية على أرض الواقع [4].

---

[1] حازم حسن جمعة: مفهوم اللاجئ في المعاهدات الدولية؛ في أحمد الرشيدي محرر ، الحماية الدولية للاجئين، جامعة القاهرة، مركز الدراسات السياسية، 1997م ، ص 16.

[2] إبراهيم نصر الدين: اللاجئون في المنازعات الداخلية في إفريقيا؛ في: إبراهيم نصر الدين محرر ، الموسوعة الإفريقية ، المجلد الخامس، مايو 1997م.

[3] لمزيد من التفاصيل حول هذا الجدل: إريكا فيلر: اتفاقية وضع اللاجئين في عامها الخمسين: مستقبل حماية اللاجئين، نشرة الهجرة القسرية، برنامج دراسات اللاجئين بجامعة إكسفورد، العدد العاشر، يوليو 2001م، ص 6 – 10.

[4] Gil loesher, "Refugee Issues in international relations" in Gel loesher and laila Monahan eds Refugees and international relations us: Oxford University Press, press, 1989 P.4.

ولوضع إطار قانوني شامل لحماية اللاجئين يجب الأخذ في الاعتبار أن قضية اللاجئين ليست قضية قانونية فقط، ولكن تتشابك فيها عوامل عدة إنسانية وسياسية واجتماعية واقتصادية، فلا شك أن حركة اللاجئين إلى دول الملجأ تؤثر في التكوين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لتلك الدول، وقد تمثّل في النهاية تهديداً لاستقرارها.

كما أن وجود هؤلاء اللاجئين في دول الملجأ، وبخاصة الدول النامية، يشكّل ضغطاً حاداً على تلك الدول التي تحاول بقدر الإمكان الموازنة بين الاعتبارات الاقتصادية واعتبارات أمنها القومي من ناحية ، والاعتبارات الإنسانية من ناحية أخرى، فاللاجئون يشكّلون عبئاً اقتصادياً على دول الملجأ لاحتياجهم لوظائف وخدمات اجتماعية في الوقت الذي يحتاج فيه سكان دول الملجأ – أيضاً – إلى هذه الخدمات، وقد يخلق ذلك شعوراً بالرفض وعدم القبول تجاه اللاجئين، وضغوطاً على حكومات دول الملجأ للتضييق على «الهجرة» و «حق اللجوء».

ومن ناحية أخرى؛ فإن هؤلاء اللاجئين يرتبطون بالمشكلات الأمنية والصراعات العرقية في بلادهم، فهم في الغالب يعيشون بالقرب من حدود بلادهم المضطربة بالصراعات الداخلية، وتنظر إليهم حكومات بلادهم – أحياناً – على أنهم ينتمون إلى أحد أطراف الصراع، أو يدعمون هذا الطرف مادياً ضد الحكومة أو الأطراف الأخرى، في الوقت الذي قد ينظر إليهم فيه في دول الملجأ على أنهم جزء من قوات منخرطة في حرب عصابات أو مهاجرون غير شرعيين [1].

[1] Ibid. P5

المطلب الثاني : أسباب ظاهرة اللجوء

وغالباً ما تشدد الدول في إدخال اللاجئين إلى أراضيها لعدة أسباب ، يمكن إجمالها على النحو الأتي :

أولا : أسباب سياسية :

حيث يشكل اللاجئين مصدراً للإحراج السياسي ، إذ إن مجرد وجودهم على ارض الدولة المضيفة دليل قاطع على أن دولتهم الأصلية تمارس الاضطهاد وتنتهك حقوق الإنسان وبذلك تقع الدولة المضيفة في مأزق مع الدولة المصدرة للاجئين ، الأمر الذي ينعكس سلباً على العلاقات بين هاتين الدولتين ، خاصة إذا كان هؤلاء اللاجئين ناشطون سياسياً ضد نظام الحكم في دولتهم الأصلية [1] .

ثانياً : أسباب اقتصادية :

إن استقرار اللاجئين في الدولة المضيفة وبحثهم عن العمل يؤدي إلى حصول فائض في سوق العمل وما يترتب على ذلك من انخفاض الأجور وارتفاع في نسبة البطالة . كما أن وجودهم سوف يؤدي إلى ارتفاع تكاليف السكن وتحميل الحكومة أعباء مالية كان من الأولى أن تنفقها على مواطنيها [2] .

ثالثاً:- أسباب أمنية :

لا يخفى على احد الأثر السلبي الذي تركته أحداث 11 سبتمبر على اللاجئين وخاصة العرب والمسلمين منهم ، إذ شددت بعض الدول من إجراءاتها في استقبال اللاجئين وعلى الأخص في مواجهة الذين يدخلون الدولة المضيفة بصورة غير شرعية ، حيث أشارت منظمة العفو الدولية إلى الممارسات الإدارية الجديدة التي اتخذتها الولايات المتحدة ضد اللاجئين القادمين بصورة غير شرعية ، حيث يتم اعتقالهم ومعاملتهم كمجرمين، إضافة إلى ذلك فان هذه التدابير تمنعهم من تقديم طلبات لجوء لدى الجهات المختصة مما يضطرهم إلى التنازل عن هذه الطلبات بسبب مدة الاعتقال وسوء الأحوال في مركز اعتقال الأجانب [3] .

---

[1] ابراهيم احمد ابراهيم، القانون الدولي الخاص ، المواطن ومركز الاجانب ، ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2001 ، 285

[2] نفس المرجع ، ص287.

[3] www.amnestyusa.org ،rigthsforall ،asylum ،ins ،ins-09.htm1.

وقامت بريطانيا بإصدار مجموعة من التشريعات بهدف مكافحة الإرهاب ، التي تجيز للسلطات اعتقال أي أجنبي دون التقيد بمدة معينة أو توجيه أي تهمة أو حتى عرضه على القضاء إذا ما شعرت وزارة الداخلية إن مثل هذا الأجنبي يشكل تهديداً على الأمن الوطن أو اعتقدت إن له علاقة بالإرهاب ، ولا يحق للأجنبي الاطلاع على الأدلة التي كونت مثل هذه القناعة لدى وزارة الداخلية [1] .

كما أنفقت الحكومة الاسترالية أكثر من مليار ونصف دولار لحماية حدودها من اللاجئين القادمين إلى شواطئها بصورة غير شرعية [2] ، حيث تعمل البحرية الاسترالية على اعتراض القوارب التي تحمل اللاجئين ومعظمهم من دول الشرق الأوسط وأفغانستان ، والتوجه بها إلى جزر تقع في المحيط الهادي ، وقد أثارت هذه السياسة انتقادات دولية بالرغم من الترحيب بها داخل استراليا نفسها [3] .

وفي كندا وافقت الحكومة على قانون جديد للهجرة ، ويسمح هذا القانون للحكومة بتشديد الإجراءات المتعلقة بطلبات اللجوء ، وبموجب هذا القانون يعاقب المهاجرون غير الشرعيين بالسجن بينما يعاقب مهربو اللاجئين بغرامات قد تتجاوز قيمتها مليون دولار أو السجن المؤبد [4] .

كما أعلنت كل من اسبانيا وبريطانيا أنهما ستعملان على تشديد القوانين الخاصة بالهجرة وذلك عقب محادثات أجريت بين رئيسي وزراء البلدين في لندن . فقد أعلنت الحكومة البريطانية أنها تسعى لزيادة الاهتمام بمسالة اللجوء والهجرة أثناء قمة الاتحاد الأوربي في مدينة اشبيلية الاسبانية لحرمان من أسمتهم بالمتطرفين من الاستفادة من هذا الموضوع [5]

وقد أصبحت مسالة الهجرة غير القانونية من القضايا الساخنة في أوروبا في الآونة الأخيرة ، خاصة مع استلام الأحزاب اليمنية السلطة في عدد من الدول الأوربية مثل هولندا وفرنسا وبريطانيا ، حيث نالت هذه القضية نصيب الأسد في مناقشات القمة الأخيرة في اشبيلية باسبانيا ، واتفق الزعماء على إجراءات لمواجهة هذه الظاهرة من بينها القيام بدوريات مشتركة على الحدود . وقد فشل رئيس الوزراء البريطاني توني بلير في

---

[1] www,amnestyusa.org ،news ، 2020 ،uk07172020 .htm1.

[2] www,amnestyusa.org ،news ، 2020 ،australia08252020 .html.

[3] www.Aljazeera .net ، news ،asia ،8June 2020 , 10:49 GMT.

[4] www. aljazeera.net ،news ،america ، 15June 2020,11:12 GMT.

[5] www.aljazeera.net ،news ،europe ،21SEP2020 ,10:10Gmt.

الحصول على دعم نظرائه الأوربيين في الاقتراح الخاص بفرض عقوبات على الدول التي تفشل في منع تهريب المهاجرين [1] .

ولذلك فقد أدخلت بريطانيا تعديلات صارمة على قوانين الهجرة تهدف إلى الحد من دخول المزيد من المهاجرين للبلاد ، وقال وزير الداخلية البريطاني ديفيد بلانكت في مقال نشرته صحيفة التايمز ، إن هذه التعديلات ترمي إلى تعزيز ثقة الناس في نظام اللجوء ببريطانيا والتي ينظر إليها على أنها تطبق بعضاً من أكثر قوانين الهجرة تساهلاً في أوربا . وبموجب هذه التعديلات سيحرم المهاجرون الذين يقدمون طلبات لجوء داخل بريطانيا من أي دعم إلا في حالة تفسير كيفية دخولهم إلى البلاد وسبب عدم تقديمهم مثل هذه الطلبات في أي ميناء أو مطار . كما سيتعين عليهم أيضا إثبات أن من حقهم الحصول على إعانة اجتماعية [2] .

- يلجأ الإنسان إلى الهجرة خارج بلاده من أجل البحث عن عمل مناسب.
- تحدث الهجرة نتيجة تعرض البلاد إلى الأزمات الاقتصادية والبطالة.
- حدوث الحروب والكوارث مثل الزلازل والمجاعات والصراعات في البلاد تتسبب فى الهجرة سواء هجرة شرعية أو غير شرعية.
- عدم تقدير الكفاءات ولهذا يبحث الأشخاص عن بلاد أخرى تقدر مهاراتهم وكفاءاتهم المختلفة.
- انخفاض فرص العمل وانخفاض الأجور التي يتقاضاها العاملون يسبب اللجوء إلى الهجرة.
- الكثافة السكانية المرتفعة والتي تسبب في البطالة وانخفاض المستوى الاقتصادى.

[1] www.aljazeera.net ،news ،europe ،25SEP2020 ,01:21GMT.

[2] www.aljazeera.net ،news ،europe ،7october2020 ,11:04GMT.

المبحث الثاني : مفهوم الهجرة

نتطرق هنا إلى تعريف الهجرة المطلب الأول ، ثم بداية ظهورها المطلب الثاني

المطلب الأول: تعريفها

1-لغة هي: الخروج من بلد لاخر ويسمى الشخص مهاجراً عندما يهاجر ليعيش في ارض أخرى بفعل ظلم ظالم لا يعرف الرحمة، أو المغادرة الى ارض ثانية طلباً للأمن والعدل والعيش [1] .

و كلمة هجرة العقول أو الأدمغة أصلها من البريطانيين وجاءت لوصف خسارتهم خلال السنوات الأخيرة من العلماء والمهندسين والأطباء بسبب الهجرة من بريطانيا الى الخارج ، خاصة الولايات المتحدة الأميركية إلا إن العبارة الآن أصبحت تطلق على جميع المهاجرين المدربين تدريباً عالياً من بلدانهم الأصلية الى بلدان أخرى [2]

و قالت عنها منظمة اليونسكو أنها نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق في اتجاه واحد ناحية الدول المتقدمة أو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا لان هجرة العقول هي فعلاً نقل مباشر لأحد أهم عناصرالإنتاج ، وهوالعنصر البشري [3].

2- **اصطلاحا** فإنه يقصد بالهجرة هو نزوح افراد او جماعات[4]

المطلب الثاني : بداية ظهورها

بدأت ظاهرة هجرة العقول بشكل محدد منذ القرن التاسع عشر ، وبخاصة من سوريا ولبنان والجزائر ، حيث اتجهت هجرة الكفاءات العلمية السورية واللبنانية الى فرنسا ودول أميركا اللاتينية ، فيما اتجهت الهجرة من الجزائر الى فرنسا . وفي بداية القرن العشرين ازدادت هذه الهجرة لاسيما خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية وفي السنوات الخمسين الأخيرة هاجر من الوطن العربي ما بين 25-50% من حجم الكفاءات العربية . لذا فان ظاهرة هجرة العقول أصبحت من أهم العوامل المؤثرة على الاقتصاد العربي وعلى التركيب الهيكلي للسكان والقوى البشرية ، واكتسبت هذه الظاهرة أهمية متزايدة عقب

---

[1] د. منذر الفضل : إهدار الحريات الأكاديمية وهجرة العقول العربية ، شبكة الإنترنت ، موقع حلبجة ، 2، 6، 2020 ،ص1 .

[2] د. اليأس زين : هجرة الأدمغة العربية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت 1972، ص13 .

[3] الاتحاد البرلماني العربي : مجلة البرلمان العربي ، السنة، 22 ، العدد ، 1982 كانون الأول ، ديسمبر 2001 ص3 .

[4] د. اليأس زين ، مصدر سابق ، ص13 .

مضاعفة أعداد المهاجرين وبخاصة من الكوادر العلمية المتخصصة ، وانعكاسات ذلك على خطط التنمية العلمية والاقتصادية والاجتماعية .

وحسب إحصاءات قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة، بلغ عدد المهاجرين الدوليين 232 مليون شخص، أي 3,2 بالمائة من سكان العالم، وثلثي جميع المهاجرين الدوليين يعيشون في أوروبا التي يوجد فيها 76 مليون شخص، فيما يقدر ثلث المهاجرين من أصول أفريقية [1].

وبالإضافة إلى المهاجرين الشرعيين يوجد عددٌ هائلٌ من المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة، حيث يتخذ هؤلاء المهاجرين مناطق مختلفة للعبور إلى أروبا، مثل معبر غورغور أعلى المغرب، أو عبر البحر المتوسط انطلاقاً من ليبيا والجزائر، ففي يوليو 2016 وصل عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين مروا عبر ليبيا إلى إيطاليا إلى 23522 مهاجر [2]، وقد وصل أكثر من 50 ألف مهاجر الى الساحل الإيطالي منذ بداية هذا العام، بينما غرق أكثر من 1400 مهاجر أو فقدوا، وفقا لما ذكرته أرقام الأمم المتحدة [3] بل تشير بعض التقديرات إلى عبور 5000 مهاجر عبر ليبيا في أسبوعٍ واحدٍ فقط [4] ومن بين 181،000 مهاجر دخلوا إيطاليا العام الماضي، وصل نحو 90 في المئة عبر ليبيا، وأظهرت بيانات المنظمة الدولية للهجرة أن 358403 من المهاجرين واللاجئين دخلوا أوروبا عبر البحر، وحتى 21 ديسمبر 2016 وصل معظمهم عبر اليونان وإيطاليا [5].

---

[1] اجتماع خبراء الهجرة والتنمية في الاتحاد الأفريقي أبريل 2006 الجزائر

[2] Patrick Wintour, Number of migrants arriving in Italy from Libya falls by half in July, https: ، ، www.theguardian.com، world، 2017، aug، 11، number-of-migrants-arriving-in-italy-from-libya-falls-by-half-in-july 11 August 2017

[3] 54dead, some 10,000 migrants rescued between Libya and Italy in 4 days, https: ، ، www.thelocal.it، 20170528، 54-dead-some-10000-migrants-rescued-between-libya-and-italy-in-4-days 28 May 2017

[4] Libya, Italy net 5,000 migrants in a week, https: ، ، www.timeslive.co.za، news، world، 2017-09-18-libya-italy-net-5000-migrants-in-a-week ، 18 September 2017

[5] ليبيا تُرَحل عشرات المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة، http: ، 24.ae، article، 309592، 2016 10 29

المبحث الثاني :أسباب ظاهرة الهجرة وآثارها

سنتكلم هنا إلى أسباب الهجرة المطلب الأول، و آثارها المطلب الثاني

المطلب الأول : أسبابها

يمكن تحديد اهم هذه الدوافع بالآتي :

1. ضعف المردود المادي ، وانخفاض المستوى المعيشي لهم وعدم توفير الظروف المادية والاجتماعية التي تؤمن المستوى المناسب لهم للعيش في المجتمعات العربية .

2. البيروقراطية والفساد الإداري وتضييق الحريات .

3. عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي والتي تؤدي في بعض الأحيان الى شعور بعض أصحاب الخبرات بالغربة في أوطانهم ، أو تضطرهم الى الهجرة سعياً وراء ظروف اكثر حرية و اكثر استقراراً

4. سفر أعداد من الطلاب الى الخارج بغية الحصول على منح دراسية و يجدون أنفسهم ينجرفون مع أسلوب الحياة الأجنبية وطرقها حتى يستقروا في الدول التي درسوا فيها [1] ، إضافة الى توفر الجو المناسب بالمقارنة بين الحالة الموجودة في الدول التي كانوا فيها وبين ما موجود في الدول المتقدمة .

5. أن تكيف كثير من المهاجرين مع الحياة في الدول الأجنبية ، ومن ثم زواجهم من الأجنبيات ، وبالتالي إنجابهم للأولاد ، مما يضع المهاجر أمام الأمر الواقع فيما بعد ، إذ يصعب عليه ترك زوجته وأولاده لاعتبارات عديدة ، ومع تقادم الأيام تنتهي لدى المهاجر فكرة العودة الى الوطن الأصلي [2].

---

[1] زبغنيو بريجينسكي : بين عصرين أميركا والعصر التكنوالكتروني ، ترجمة محجوب عمر ، طبع دار الطليعة ، بيروت ، 1980 ، ص65 .

[2] فاطمة زهرة افريحة : عوامل هجرة الكفاءات بالجزائر ، من بحوث ندوة هجرة الكفاءات العربية التي نظمتها الاكوا ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ن ص155، 156 .

6. المشاكل المرتبطة بقلة الخدمات الإنسانية، كتوفير مياه الشرب والكهرباء والرعاية الصحية [1]

7. انعدام وجود اختصاص حسب مؤهلاتهم كعلماء الذرة وصناعات الصواريخ والفضاء وتخلف النظم التربوية والبطالة العلمية التي يواجهونها ، ومشاكل عدم معادلة الشهادات [2]

8. صعوبة أو انعدام القدرة على استيعاب أصحاب الكفاءات الذين يجدون أنفسهم أما عاطلين عن العمل أو لا يجدون عملا يناسب اختصاصاتهم العلمية في بلدانهم وعدم توفير التسهيلات المناسبة وعدم وجود المناخ الملائم لإمكانية البحث العلمي .[3]

يوجد العديد من العوامل الأخرى التي تُساهم في الهجرة الداخلية أو الخارجية، وفيما يأتي بعضها: وجود الأقارب والأصدقاء في المناطق الحضرية المُراد الهجرة إليها والذين هم على استعداد تامّ لتقديم المساعدة للشخص المُهاجر. الرغبة في الحصول على التعليم الموجود في بعض الأحيان فقط في المناطق الحضرية. التنوع الثقافي. السمات الشخصية، والمواقف الفردية، كالتأكيد على القدرة على الاعتماد على الذات، وتمتع الشخص بنشاط وحيوية كبيرة ممّا يدفعه للهجرة، وغيرها من الصفات التي ترتبط بوجود ميل الفرد للهجرة.

[1] محمد جعفر زين : هجرة العقول في إطار التحولات الاجتماعية الجارية في اليمن ، ندوة هجرة الكفاءات العربية التي نظمتها الاكوا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ص75، 76.

[2] د. اليأس زين ، مصدر سابق ،ص96.

[3] المرجع السابق ، ص106 .

المطلب الثاني : آثارها

1- آثارها على المهاجر :

1. الحصول على بطاقة الإقامة حيث اصدر الكونجرس الأميركي قراراً بزيادة تصريحات للخريجين الأجانب في مجالات التكنولوجيا المتطورة من 90 ألفا في السنة الى 150 ألف ثم الى 210 ألف خلال العام الماضي [1]

2. تحقيق الطموحات العلمية بفضل توفير ظروف العمل في البلدان المتقدمة .

3. الحصول على فرص عمل هامة ، فضلا عن توفر كل وسائل الاستهلاك والرفاه المادي وتسهيلاته [2] .

4. الاغراءات المادية و ذلك لتغطية ضعف المردود البشري لدى الدول المتقدمة [3] .

2- آثارها على الدول :

- تشكل العناصر الطبيعية والاقتصادية قوة للدولة [4] إلا أن هجرة الادمغة تؤثر بشكل سلبي على مدى التطور العلمي والتقني الذي يمكن أن يصله أي شعب .

- يؤثر سلبا على التطور العلمي والتقني [5] إذ تشير طبقاً لإحصاء أجرته منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة ، بان حوالي 100,000 من أرباب المهن وعلى رأسهم العلماء والمهندسين والأطباء والخبراء والطلاب يهاجرون من ثمانية أقطار عربية هي : لبنان ، سوريا ، الأردن، العراق ، مصر ، تونس ، المغرب ، والجزائر كما أن 70% من العلماء الذين يسافرون الى الدول الغربية للتخصص لا يعودون الى دولهم [6]
- تعد استنزافاً لشريحة مؤثرة وفاعلة في المجتمع .

---

[1] مجلة البلاغ ، شبكة الإنترنت، في 9، 3، 1423هـ .

[2] مجلة الاتحاد البرلماني العربي ، مصدر سابق ، ص 2 .

[3] ليستر ثرو : مستقبل الرأسمالية ، ترجمة فالح عبد القادر حلمي من منشورات بيت الحكمة ، طبع شركة السرمد ، 2000م ص204 .

[4] د. صباح محمود محمد : الأمن القومي العربي ، طبع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، 1980 ، ص15 .

[5] زيبغنيو بريجينيسكي ، مصدر سابق ص43 .

[6] د. اليأس زين ، مصدر سابق ، ص7 .

– تعتبر خسارة في مجال التعليم في جميع مراحله في عصر تمثل فيه الكفاءات العلمية والتقنية والمعرفة المصدر الرئيسي للميزة النسبية و اساس التفوق والتنافس بين الأمم .

– هدر الأموال الطائلة على الطلبة الذين نالوا هذه الكفاءات المتقدمة ، حيث تتحمل دولهم ، سواء أكان الطالب يدرس على حسابه الخاص أو على حساب حكومته ، فان راس المال المصروف يمثل خسارة للاقتصاد الوطني ، ومما لا يقبل الجدل أن قيمة العلماء والاختصاصيين تتجاوز كل حساب بالعملة والاهم من ذلك جسامة الخسارة المتأتية عن فقدان الدور الخلاق المباشر في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي في الوطن العربي من خلال انتاجاتهم العلمية .

– توسيع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، لان هجرة الأدمغة إلى الدول المتقدمة تعطي هذه الدول فوائد كبيرة ذات مردود اقتصادي مباشر بينما تشكل بالمقابل خسارة صافية للبلدان التي نزح منها أولئك العلماء [1] .

– تكرس التبعية للبلدان المتقدمة وتأهيلها في اتجاهات خطط التنمية غير المدروسة ، وتبرز مظاهر التبعية في هذا المجال بالاعتماد على التكنولوجيا المستوردة [2] مما يتسبب في أتساع المسافة بين مستويات تطور المجتمعات العربية بالمقارنة مع مجتمعات الدول المتقدمة .

– كما تمثل اقتطاعا من حجم القوة العاملة الماهرة المتوفرة في الدولة الأم ، مما يؤدي إلى خسارته والذي يؤدي بدوره إلى التأثير على مستوى الأجور، فضلا عن اضطرار الدولة إلى استيراد الخبرات العلمية الأجنبية لتلافي النقص الحاصل جراء هجرة الكفاءات لديها .

---

[1] مجلة الاتحادي البرلماني العربي ، مصدر سابق ، ص3 .

[2] محمد رياض : الهجرة العلمية واستنزاف الكفاءات ، مجلة النبأ ، عبر شبكة الإنترنت ، في 9، 3، 1423 هـ .

الفصل الثاني

آثار الهجرة و اللجوء

على الأمن في افريقيا

تمهيد :

ظهرت الهجرة على الساحة الدولية كظاهرةٍ اجتماعيةٍ وسياسيةٍ واقتصاديةٍ، خلفت الكثير من التداعيات والآثار؛ ما أدى إلى تحولها إلى ظاهرةٍ قانونيةٍ تورّطت فيها أطرافٌ متعددةٌ، وعلى رأسها دول المنشأ ودول الاستقبال بالإضافة إلى المنظمات الدولية الناشطة في هذا الصدد، وقد تفاقمت مشكلة المهاجرين في الآونة الأخيرة ومثلت تحدياً كبيراً للمجتمع الدولي، ولم ينجح المجتمع الدولي حتى الآن في وضع حلولٍ دائمةٍ لها، في وقتٍ تزداد فيه معاناة المهاجرين يوماً بعد يوم، فبالنسبة لدول المنشأ تقف الحكومات عاجزةً عن توفير ظروفٍ ملائمةٍ لشعوبها تمنعهم من الهجرة، وبالنسبة لدول الاستقبال أو العبور فكل دولةٍ تعد مسؤولةً عن وضع سياستها المتعلقة بالهجرة، وغالباً ما تتذرع هذه الدول بالسيادة الوطنية أو بحماية الأمن القومي، لوضع سياساتٍ وإجراءاتٍ تعد منتهكة لحقوق المهاجرين، فيما تقف المنظمات الدولية والمؤسسات المعنية عاجزةً عن الوفاء بوعودها تجاه المهاجرين.

وسنتناول بالدراسة في مبحثين :

المبحث الأول : أثر اللاجئين على أمن الدول

المبحث الثاني : الحلول المقترحة لازمة الهجرة و اللجوء في افريقيا

المبحث الثاني : أثر اللاجئين على الدول

احدث التدفق المفاجئ للاجئين أثارا عميقة على الأمد القصير والطويل على سبل العيس والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ومن هنا نتطرق إلى أثار اللاجئين على الدول الإفريقية وغيرها في المطلبين

المطلب الأول : اثر اللاجئين على أمن الدول الإفريقية

منذ الستينيات وحتى بداية ثمانينيات القرن العشرين، فقد سمحت الدول الإفريقية لأعداد كبيرة من اللاجئين بالدخول إلى أراضيها والإقامة فيها، حيث حدّدت الدول الإفريقية في اتفاقيتها الإقليمية (اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية للاجئين لعام 1999م) قواعد أكثر مرونة مما وصفتها اتفاقية الأمم المتحدة، فقد جاء تعريفها لـ اللاجئ أكثر اتساعاً من تعريف الاتفاقية الدولية، فبالإضافة إلى عنصر الاضطهاد الوارد في الاتفاقية الدولية، أضافت الاتفاقية الإفريقية إلى تعريف اللاجئ: أي شخص أُجبر على ترك مكان إقامته المعتادة للبحث عن ملجأ في مكان آخر خارج دولة إقامته أو جنسيته، وذلك بسبب عدوان أو احتلال خارجي أو سيطرة أجنبية أو أحداث تخلّ بالنظام العام؛ إمّا في جزء أو كلّ من الدولة التي ينتمي إليها بأصله أو جنسيته[1].

وقد أكدت الاتفاقية أن تقوم الدول الإفريقية بكلّ ما بوسعها لاستقبال اللاجئين، وتوفير أماكن للإقامة الآمنة تبعد بشكل كاف عن حدود دولتهم، كما أكدت مبدأ العودة الطوعية للاجئين [2].

ويرجع السبب في اتباع الدول الإفريقية لهذه السياسات في تلك الفترة إلى أن اللاجئين الأفارقة في تلك الفترة كانوا في الغالب نتاجاً لحروب التحرير والكفاح ضد الاستعمار، خصوصاً في دول مثل: أنجولا، وغينيا بيساو، وموزمبيق، وزيمبابوي، وجنوب إفريقيا، وناميبيا، وكانت أفكار الجامعة الإفريقية ومكافحة الاستعمار ما زالت حاضرة بوضوح في أنحاء القارة، وعُرف قادة مثل (جوليوس نيريري، وكينيث كاوندا) بسياستهم المساندة

[1] ibid, article 2,5

[2] Jeff crisp. op.cit p 160

للاجئين، كذلك؛ فإن التحسّن في الأداء الاقتصادي للعديد من دول القارة في فترة ما بعد الاستقلال، وعدم ضخامة أعداد اللاجئين، مكّن هذه الدول من تحمّل العبء الاقتصادي لوجود هؤلاء اللاجئين على أراضيها [1].

وبذلك كان هناك اتفاق شبه ضمني بأن تقبل الدول الإفريقية اللاجئين على أراضيها، وأن توفّر لهم الموارد المناسبة لاستقرارهم، وفي المقابل؛ فإن الدول المانحة تحمّلت التمويل اللازم لإيواء هؤلاء اللاجئين وتقديم الخدمات التعليمية والصحية لهم، والذي كان أغلبه يأتي عن طريق مفوضية الأمم المتحدة للاجئين [2].

و لكن حتى بداية الثمانينيات لم تعد الدول الإفريقية مستعدة لقبول اللاجئين، وبدلاً من فتح حدودها للأفراد الذين لا يشعرون بالأمان في دولهم بدأت الدول الإفريقية تفضّل أن يتمتع هؤلاء بالحماية في أي مناطق معزولة .

و في ماي 2002م أصدرت السلطات الكينية أوامرها لعشرة آلاف لاجئ صومالي، هربوا من القتال الدائر جنوب غربي الصومال إلى كينيا، بالعودة إلى الصومال، وعاد منهم بالفعل خمسة آلاف لاجئ [3]، كما يتهم اتحاد اللاجئين في كينيا الحكومة الكينية بالتقاعس عن حماية اللاجئين، مما يؤدي إلى تعرضهم لتحرش الشرطة الكينية بهم وإساءة معاملتهم، أو القبض عليهم ظلماً[4] .

و تعرض اغلب اللاجئين[5]، إلى الضرب العنف الجنسي، و الابتزاز، والاعتقال التعسفي من جانب المجرمين المحليين أو عناصر الشرطة المحلية، وسط تقاعس الحكومتين الكينية والأوغندية عن حماية اللاجئين، أو كما دعا التقرير حكومتي البلدين

---

[1] Ibid, p.161

[2] خديجة عرفة: اللاجئون في إفريقيا، آفاق إفريقية، العدد 13 ربيع 2003م، ص 102.

[3] اللاجئين في كينيا، إدارة شؤون اللاجئين في كينيا، نشرة الهجرة القسرية، العدد 16، أبريل 2003م، ص 15.

[4] لمزيد من التفاصيل حول هذا التقرير انظر: hidden in plain view , www.hrow.org/reports/2002/kenyugan

[5] تقرير منظمة «هيومان رايتس ووتش» عام 2002م

إلى منح اللاجئين المقيمين في المدن الصفة القانونية للاجئين، والارتقاء بالأنظمة للبتّ في وضع هؤلاء في كلا البلدين [1].

وتُرجع الدراسات تغيّر سياسات الدول الإفريقية سلباً تجاه اللاجئين منذ الثمانينيات للأسباب التالية[2] :

1 – تزايد أعداد اللاجئين في تلك الفترة، فبينما كان عدد اللاجئين في إفريقيا في بداية السبعينيات حوالي مليون لاجئ؛ وصل العدد في أوائل التسعينيات إلى حوالي ستة ملايين

2 – الدول المتقدمة أخذت المبادرة بالتضييق على ممارسة حق اللجوء ، والحدّ من مبادئ حماية اللاجئين ، فمنذ بداية الثمانينيات بدأت دول غرب أوروبا وأمريكا الشمالية في تصميم إجراءات للحدّ من اللاجئين، ومن ثمّ فإذا كانت الدول المسؤولة عن إنشاء نظام دولي لحماية اللاجئين تتحدى الأسس الأخلاقية والقانونية لهذا النظام؛ فليس غريباً أن تتبعها دول أخرى، وبخاصة تلك التي تعاني مشكلات اقتصادية، ولذلك فعندما بدأت الدول الإفريقية في إغلاق حدودها أمام اللاجئين كانت تسوّغ ذلك بما سبق أن اتخذته بعض الدول المتقدمة من إجراءات مماثلة.

3 – تراجع معدلات النمو الاقتصادي، كما تراجعت المساعدات التنموية من دول الشمال إلى دول الجنوب، وبدأت توجّه إلى عدد محدود من الدول؛ في ظلّ سياسات المشروطية التي ربطت هذه المساعدات ببرامج التكيف الهيكلي والإصلاحات السياسية.

4 – النظر إلى اللاجئين بوصفهم خطراً مهدّداً للاستقرار الاجتماعي والسياسي لدول الملجأ[3]

5 – إن الدول المانحة قد ساهمت في تدهور قواعد حماية اللاجئين في إفريقيا لعدم استعدادها لتمويل برامج طويلة الأجل لمساعدة اللاجئين.

---

[1] Jeff crisp, op.cit, pp 162–163, Ebenezer Q.Blavo, op.cit, pp. 37 – 83

[2] Africa's Refugees need urgent food aid: said UN Relief Agencies" UNHCR, 14 feb 2003

[3] فقد كان قرار السلطات الكينية بشأن اللاجئين الصوماليين - السابق الإشارة إليه - مرتبطاً بما ارتكبه اللاجئون الصوماليون في كينيا من جرائم، وغالباً ما يقترن اللاجئون بمشكلات مثل الجريمة، وغيرها، وفي بعض الحالات لا يكون لدى دول الملجأ القدرة، أو الاستعداد، للحفاظ على القانون في المناطق المهمّشة، أو البعيدة التي يعيش بها اللاجئون، وهو ملمح آخر من ملامح مشكلة اللاجئين في إفريقيا ستتم مناقشته فيما بعد.

يقوم حق اللجوء على منح الأفراد الحق في الانتقال من دولتهم إلى دولة أخرى إذا ما واجهتهم مخاطر تهدّد حياتهم وحريتهم، ولهم أن يتمتعوا بحماية الدولة التي تقبلهم على أراضيها، وقد كان عنصر الأمن متوافراً للعديد من اللاجئين الأفارقة، فاللاجئون الليبيريون في (كوت ديفوار) – على سبيل المثال – تمتعوا بقدر مناسب من الأمن والحماية، وكذلك اللاجئون الموزمبيقيون الذين وجدوا ملجأً آمناً في مالاوي منذ منتصف الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات؛ برغم شراسة الحرب في دولتهم ووجودهم بالقرب من حدودها، وبرغم محدودية الأراضي والموارد في دولة الملجأ [1].

ففي غينيا خلال عام 2000م – على سبيل المثال – اضطر مسؤولو هذه المنظمات إلى إنهاء مهمتهم بسبب الهجوم المتكرر الذي تعرضت له معسكرات اللاجئين من أراضي ليبيريا وسيراليون، وبسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة لم تستطع مفوضية الأمم المتحدة للاجئين الوصول إلى آلاف اللاجئين في الكونغو برازافيل وشمال أنجولا، واضطرت إلى سحب قوات لها في السودان [2]،و هناك نوعان من مصادر تهديد الأمن في معسكرات اللاجئين في إفريقيا

- **النوع الأول:**

هو أن معسكرات اللاجئين قد تكون هدفاً لهجمات عسكرية، وقد أصبحت هذه الظاهرة أكثر اتساعاً بأشكال مختلفة في التسعينيات، ومن ذلك الهجمات على معسكرات اللاجئين في شمال أوغندا من قِبل القوات المناهضة للرئيس موسيفيني والمؤيدة لحكومة الخرطوم، وكذلك هجمات القوات المسلحة البوروندية على مناطق اللاجئين في تنزانيا لاعتقال المقاتلين البوروندييين.

وأكثر هذه الأمثلة مأساوية الهجوم واسع النطاق على المعسكرات الرواندية في الكونغو الديمقراطية عام 1999م، والتي قام بها الثوار الزائيريون بمساندة القوات المسلحة الرواندية لتحقيق عدة أهداف؛ منها: منع المعسكرات في شرق زائير من أن تصبح قاعد

---

[1] Crawly mike , op.cit,p2

[2] Jeff Crisp , op.cit , p166

سياسية وعسكرية للحكومة والقوات المسلحة الرواندية السابقة، والقضاء على العناصر التي كانت مسؤولة عن الإبادة الجماعية الشهيرة في عام 1994م، ودفع الروانديين إلى العودة إلى دولتهم، بحيث يصبحون تحت سيطرة الحكومة الرواندية[1] .

النوع الثاني:

من التهديدات فيتمثل في التهديدات غير العسكرية، ومنها: العنف، والاضطهاد، والأنشطة الإجرامية، ففي كينيا – على سبيل المثال – رصدت الدراسات ما يتعرض له اللاجئون من عنف جنسي وسرقة مسلحة، أو دفعهم للانضمام للميليشيات المسلحة، أو الاحتجاز والعقاب من قادة معسكرات اللاجئين، أو أعضاء الجيش الوطني، أو الصراع بين اللاجئين والسكان الأصليين، بل الصراع بين اللاجئين من الجماعات المختلفة، أو من قوميات أو دول مختلفة، وفي بعض الأحيان تصبح معسكرات اللاجئين مركزاً للجريمة وتجارة الأسلحة، وأشهر الأمثلة على ذلك معسكر داداب في شرق كينيا، والذي عرف بأنه مركز لتجارة الأسلحة إلى الصومال وغيرها من دول شرق إفريقيا [2].

[1] Crawley Mike , op.cit p2

[2] لمزيد من التفاصيل انظر: عرفات جمال: المخيمات والحريات: أوضاع اللجوء طويلة الأجل في إفريقيا، نشرة الهجرة القسرية، العدد 16، أبريل 2003م، ص 4 – 6.

المطلب الثاني : اثر اللاجئين على أمن الدول الغير إفريقية

حذّرت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين و برنامج الغذاء العالمي في فبراير من العام الماضي بأن أكثر من مليون لاجئ في إفريقيا يعانون عدم توافر احتياجاتهم الغذائية، بسبب اضطرار المنظمتين لخفض المساعدات الغذائية نتيجة لنقص التمويل، مؤكدتين أن ذلك سوف يؤدي إلى مشكلات صحية لهؤلاء اللاجئين، وقد يؤدي إلى استغلاهم، وبخاصة النساء والأطفال منهم، أو حتى إعادتهم قسراً إلى دولهم [1].

وقد أعلنت المنظمتان تخوفهما من أن يؤدي الانشغال بحرب العراق ولاجئيها إلى انحسار الاهتمام بلاجئي إفريقيا، ففي الوقت الذي انشغلت فيه الأمم المتحدة بجمع حوالي 2.2 مليار دولار للمساعدات الإنسانية في العراق؛ بدأ المانحون في التراجع عن تمويل المساعدات الإنسانية في إفريقيا منتظرين ما ستسفر عنه الظروف في العراق [2].

وكان برنامج الغذاء العالمي قد اضطر لتخفيض مساعداته الغذائية للاجئين في كينيا بنسبة 25% بسبب نقص التمويل، برغم أن المنظمة نفسها رصدت في إحدى دراساتها أن آلاف اللاجئين من الأطفال في كينيا يعانون سوء التغذية [3].

كما شهد عام 2002م إغلاق مفوضية الأمم المتحدة للاجئين لمكاتبها في إحدى عشرة دولة، يقع معظمها في الدول الإفريقية، منها: بنين، والكاميرون، وتشاد، وتوجو، وجامبيا، ومالي، والنيجر، وسوازيلاند، وذلك في ظلّ ما تعانيه المفوضية من عجز مالي اضطرت معه لتخفيض ميزانيتها، وتخفيض ما يقرب من ثلاثة أرباع عملياتها في القارة الإفريقية وحدها [4].

ومن ناحية أخرى؛ هناك قدر كبير من عدم المساواة في المساعدات المقدمة للاجئين

في إفريقيا مقارنة بالمساعدات المقدمة للاجئين في غيرها من المناطق، فقد أعرب مدير

---

[1] Ray Wilkinson, op.cit, 16

[2] Africa's Refugees need urgent food aid, op. cit

[3] خديجة عرفة، مرجع سابق، ص 100 – 101.

[4] Crawley Mike, "Africa struggles to get by on just $ 35 per Refugee" Christian Science Monitor, Vol.93. no 15,

برنامج الغذاء العالمي أنه لا يمكن الهروب من حقيقة وجود معايير مزدوجة في التعامل مع اللاجئين، وأن المعاناة في إفريقيا قد وصلت إلى مستوى لم يكن من الممكن قبوله في أي مكان آخر في العالم، كما صرح أحد مسؤولي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن المفوضية تمنح اللاجئ الواحد في دول يوغوسلافيا السابقة 120 دولاراً بينما تمنح نظيره في إفريقيا 35 دولاراً، حتى مع الأخذ في الاعتبار اختلاف تكاليف المعيشة يبقى هناك حالة واضحة من عدم المساواة [1].

كما انخفضت المساعدات التنموية للدول الإفريقية في الوقت الذي تواجه فيه المنتجات والسلع الإفريقية قيوداً في الوصول إلى أسواق الدول الغربية، وهذه السياسات التي تتبعها الدول الغربية كانت أحد أسباب تدهور الأداء الاقتصادي للدول الإفريقية، لتدخل هذه الدول في حلقة مفرغة من الفقر والصراع واللاجئين [2].

[1] Ray Wikinson, op.cit

[2] Jeff Crisp, op cit,p165

المبحث الثاني : الحلول المقترحة لازمة الهجرة و اللجوء في افريقيا

ويعتبر إيجاد الحلول التي تمكن اللاجئين من أن يعيشوا حياتهم بكرامة وسلام جزءا أساسيا من عملنا، وقد تشمل العودة الطوعية إلى الوطن وإعادة التوطين والإدماج ومن هنا نتعرض في المطلبين على أهم الحلول المقترحة للهجرة واللجوء عند الدول الأوروبية والإفريقية

المطلب الأول : الحلول المقترحة من طرف الدول الأوروبية

يمكن تلخيص الإستراتيجية الأوروبية للأمن والتنمية لمجابهة التهديدات الأمنية الآتية من الساحل الإفريقي في [1] :

-تقوية القدرات الأمنية لدول الساحل الإفريقي وتعزيز حكم القانون وتطبيق القانون في القطاعات التي تحارب التهديدات وتتعامل مع الإرهاب والجريمة المنظمة.

-محاربة ومنع العنف الأصولي والراديكالية.

-دعم القدرات الدولية والجهات الشرعية غير الحكومية في رسم وإنشاء استراتيجيات وأنشطة تهدف إلى محاربة هذه التحديات الخطيرة.

-ضرورة استفادة دول المنطقة من قدرات معتبرة في الرؤية الأمنية وتطوير التعاون الأمني من خلال تدريب الجيوش.

هذا وكان الاتحاد الأوروبي قد وعد في سنة 2005 بتخصيص نسبة 0.56 % من الدخل القومي للدول الأعضاء فيه للمساعدة على التنمية بحلول 2005 والتي من المرتقب أن ترتفع هذه النسبة إلى 0.70 % في 2015، كان من المنتظر أن تستفيد منطقة الساحل بحصة كبيرة من قيمة هته المساعدات إذا ما تحققت وذلك في إطار الشراكة التي تربطها بأوروبا. كما خصصت المفوضية الأوروبية مبلغ 337 مليون أورو

[1] لبدي حنان، التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي. (مذكرة ماجستير). جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية. 2014-2015. ص.130. نقلا عن: Daniel Fiott, Hans Hoebeke, « The Cresis where do European and and African Perprestive meets », Polity Drief, N 2 (march 2013)،

كمساعدات إنسانية لمنطقة الساحل في 2012، هذا إلى جانب مشاريع التنمية الممولة من قبل الصندوق الأوروبي للتنمية بقيمة 200 مليون أورو موجهة لكل من: بوركينافاسو، مالي، النيجر، موريتانيا، التشاد. كما أقر الاتحاد الأوروبي مبلغ 164.5 مليون أورو من الصندوق الاضافي توزع على ست دول إفريقية هي: موريتانيا بمبلغ 13 مليون أورو، بوركينافاسو بمبلغ 17 مليون أورو، مالي بـ 15 مليون أورو، النيجر بـ 42.5 مليون أورو، التشاد بـ 35 مليون أورو، السنغال بـ 5 مليون أورو.

وفي إطار الصندوق الأوروبي للتنمية 2007-2013 وحده، تمّ تخصيص أكثر من 1.5 مليار دولار لموريتانيا والنيجر ومالي، بشكل رئيسي، لدعم الحكم الرشيد وسيادة القانون والعدالة وعملية اللامركزية والزراعة والتنمية الريفية والقطاعات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والبني التحتية.

وإن الحديث عن السياسة الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل يقودنا مباشرة إلى تحليل دور الدور الفرنسي، ففرنسا تعتبر مناطق شمال وغرب إفريقيا متنفسا ثانيا بعد حوض المتوسط وتعرف فرنسا بانتهاج طرق يغلب عليها الطابع الدبلوماسي بأشكاله الكلاسيكية في بعض الأحيان، فمن القمم الفرنسية الإفريقية المشتركة إلى الشبكات الدبلوماسية المنتشرة في القارة وكذا الدور العسكري الفرنسي في دعم عمليات حفظ السلام والاستقرار، حيث يتواجد حوالي 6000 جندي فرنسي موزعين بين جيبوتي، كوت ديفوار، الغابون، السينغال، التشاد، تساهم في مشروع تقوية القدرات الإفريقية في مجال دعم السلم، أين تم تكوين 1500 جندي إفريقي في هذا المشروع، وقادت عددا من المناورات العسكرية مع دول القارة [1].

وبالإضافة إلى القواعد العسكرية الفرنسية في المنطقة، أبرمت فرنسا حوالي 8 اتفاقيات دفاع عسكري مشترك مع كل من: الكاميرون، إفريقيا الوسطى، جزر القمر، كوت ديفوار، جيبوتي، الغابون، السينغال، التوغو، ويحق للدول الإفريقية طلب المساعدة العسكرية من

[1] محمد شراق، " الاتحاد الأوروبي يشيد بالتنسيق بين دول الساحل: قيادة أركان تمنراست تعتبر "قفزة نوعية" في مكافحة الإرهاب". في جريدة الخبر. 27 جويلية 2011.

فرنسا في الأزمات. هذا ناهيك عن اتفاقيات التعاون العسكري والمعونة الفنية وهذا النوع من الاتفاقيات يجمع فرنسا بـ 21 دولة إفريقية[1] .

وإن هيكلة المقاربتين الأمنيتين الاقتصادية والإنسانية مبنية على تقديم المساعدات الاقتصادية المالية والعسكرية، من خلال عمليات نزع الألغام المضادة للأشخاص خاصة المتواجدة عبر الأراضي الزراعية لدول الساحل الإفريقي ودعم الأشخاص المعوقين الناجمة إصاباتهم عن الألغام [2].

أما بالنسبة لملف الهجرة و رغم الجهود التي يبذلها كل الأطراف مازال ملف الهجرة معضلةً شائكةً، ومازالت قوارب الموت والمعانات القاسية التي يعاني منها ثلّةٌ كثيرة من المهاجرين مستمرةً، وبكل أسف يرجع الكثير من هذه الانعكاسات السلبية التي يعاني منها المهاجرين إلى السياسات الارتجالية التي تقوم بها الدول الأوربية، وتتمثل هذه السياسات تارةً في التشريعات التي تسنها هذه الدول، وتارةً ترجع إلى المقاربات الأمنية التي تتبناها الدول المعنية بشأن الهجرة، وتنسحب هذه الانعكاسات على المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين على حد سواء، وتطبق الدول جملةً من إجراءاتٍ تعتبر انتهاكاً لحقوق المهاجرين، التي تدافع عنها الغرب بنفسه، فمثلاً في إيطاليا ظهر قانون جديد للهجرة في سنة 2002 عُرف بالقانون رقم 189 أو بقانون" بوسي فيني" جاء هذا القانون صارمًا خاصة في وجه المهاجر غير الشرعي من خلال تفعيل إجراءات الحبس والطرد حيث نصت المادة " 13 " من هذا القانون " بحبس الأجنبي من سنة إلى أربع سنوات الذي صدر له أمر بالطرد ولكنه ما زال موجودا على أراضي الدولة [3]

يتعرض كثير من المهاجرين العالقين في دول العبور معاناة قاسية وانتهاكات جسيمة لحقوقهم الأساسية، فقد صرح عثمان بلبيسي، رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا: "بأن بعض المهاجرين العالقين في الأراضي الليبية يباعون ما بين 200 و 300 دولار

[1]بشكيط خالد، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل. (رسالة ماجستير). جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011. ص.119.

[2]أبصير أحمد طالب، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي. (رسالة ماجستير)، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. 2009-2010. ص.182.

[3]محمد رضا التميمي، 261

ويحتجزون لمدة تتراوح بين شهرين وثلاثة أشهر". وأضاف: "يباع المهاجرون في السوق كما لو كانوا مواد خام". وتقوم بهذه الأعمال شبكات مختلفة ازدادت قوتهم في ليبيا مؤخرا [1] ومن ثم تتحول جريمة الهجرة غير الشرعية إلى جريمة الاتجار بالأشخاص، فالعديد من ضحايا هذه الجريمة الأخيرة يتم استغلالهم لأغراض مختلفة بعد تعرضهم للخداع أو الاكراه أو الابتزاز، أو استغلال حاجتهم وضعفهم، فيتحول الأمر إلى جريمة الاتجار بالبشر، ووسع نطاق هذه الجريمة في دول الشمال الأفريقي باعتباره مناطق عبور المهاجرين غير الشرعيين، ويرجع كل هذا إلى الفشل الذريع للسياسات التي تقترحها الدول الأوربية على دول المنشأ في أفريقيا.

[1] En Libye, des migrants vendus sur des « marchés aux esclaves« http://www.lemonde.fr/afrique/article/2017/04/12/en-libye-des-migrants-vendus-sur-des-marches-aux-esclaves_5110019_3212.html#fcHjoShGYPQR6D6z.99 13.04.2017

المطلب الثاني : الحلول المقترحة من طرف الدول الأفريقية

قد تكون العودة الطوعية إلى الوطن حلا للاجئين الذين اتخذوا قررا شجاعا بالعودة إلى ديارهم ولكن رغم أنها ساعدت في عودة عدة المهاجرين وشمل أسرهم ولكنها تبقى مجرد حلا بسيطا فكيف عملت الدول الإفريقية على مساعدات في عودة المهاجرين

الفرع الأول : الحل المؤسساتي

كان الإطار المؤسسي لمنع الصراعات الإفريقية ضعيفاً، إلى أن جرت محاولات لتطويره في إطار تطوير منظمة الوحدة الإفريقية وبداية الاتحاد الإفريقي الجديد ومؤسساته، وعلى رأسها مجلس الأمن الإفريقي، فقد اعترفت الدول الإفريقية في البروتوكول المنشئ لهذا المجلس أن هناك علاقة تأثير متبادل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمن، كما نصّ البروتوكول على احترام قواعد الحكم الرشيد وحكم القانون والمبادئ الديمقراطية [1]

– منع الصراعات كوسيلة وقائية لمنع موجات الهجرة السرية، وقدّمت في هذا السياق العديد من المقترحات، أهمها: وجود لجنة أو هيئة خاصة لشؤون الأقليات في كلّ دولة إفريقية، تقوم حكومات هذه الدول بإنشائها وضمان استقلالها، وذلك لعلاج مشكلة التهميش السياسي والاقتصادي لبعض الأقليات في الدول الإفريقية؛ باعتبار هذا التهميش أحد أهم أسباب الصراعات، وكذلك الاهتمام بدعم وسائل الاندماج الوطني، سواء عن طريق القواعد الدستورية، أو تفويض السلطة بتحقيق اللامركزية، أو عن طريق النظام الانتخابي الذي لا يكرّس الانتخاب على أساس عرقي أو إثني.

[1] Susan Olusola, "the role of Conflict prevention for preventing Refugees flows" international Journal on Minority and Group rights, no.8, 2001 pp. 51 – 55.

– ضرورة الاهتمام بثقافة السلام، وتأكيد نشرها في نظم التعليم ووسائل الإعلام، والسعي إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية، وهو أمر يحتاج تحقيقه إلى مساهمة الدول والمؤسسات المانحة لدعم الجهود التنموية في إفريقيا والاهتمام بها [1].

الفرع الثاني : الحلول الشخصية

– التمييز بين اللاجئين الذين من حقّهم التمتع بالحماية الدولية، وغيرهم من الأفراد المبعدين من مرتكبي جرائم الحرب، أو جرائم ضد الإنسانية، أو غيرهم ممن نصّت عليهم اتفاقية الأمم المتحدة، والذين لا يستحقون هذه الحماية، وهذا الفصل ليس مهماً من الناحية القانونية فقط، ولكنه أيضاً مهمّ لمواجهة المساعي العدائية التي قد يبديها السكان المحليين ضد اللاجئين.

– إنشاء، أو إعادة نقل، معسكرات اللاجئين بعيداً عن الحدود، فعلى الرغم من النصّ الواضح في اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية على أنه على دول الملجأ أن تقيم معسكرات اللاجئين في أماكن بعيدة بشكل مناسب عن حدود دولتهم لتوفير الأمن، فإنّ ذلك لا يحدث على أرض الواقع، ومن ثمّ يصبح على دول الملجأ أن تتعاون مع «مفوضية الأمم المتحدة» لتحديد الواقع المناسب لإقامة اللاجئين.

– تفعيل وسائل للاتصال والتوعية، لكي تتمكن من خلالها دول الملجأ والمنظمات الدولية من تعريف اللاجئين بحقوقهم والتزاماتهم، والقواعد التي تحكم حياتهم الجديدة في دول الملجأ، وفي الوقت نفسه فإن دول الملجأ قد تحتاج إلى تشريعات تمنح لهم الحق في منع وتجريم نشر دعاية تثير الكراهية والعنف ضد اللاجئين، ومن أجل ضمان حكم القانون واستقرار الأمن في معسكرات اللاجئين يجدر بمفوضية الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية، أن توجه الدعم للنظام القضائي في دول الملجأ، بحيث يمكن التعامل بالقانون مع العناصر الإجرامية، وتوعية الأجهزة القضائية بألا تلتزم بتفسيرات ضيقة للاتفاقيات الدولية بشكل يؤثر في حقوق اللاجئين.

---

[1] jeff Crisp, op cit, pp. 168 – 171 : Ebenzer q,blavo op.cit, 46 – 72

– دور القضاء والشرطة في هذا السياق؛ يمكن إنشاء آليات لحلّ الصراع داخل معسكرات اللاجئين [1]، وإدارة مشكلة اللاجئين في إفريقيا لا يجب أن تقتصر على الحماية فقط؛ إنما تحتاج إلى إجراءات لدعمهم ومساعدتهم؛ بتوفير الاحتياجات الأساسية لهم، من خدمات صحية وتعليمية، وبرامج التشغيل التي تهدف إلى رفع مستوى معيشة اللاجئين، والأنشطة الثقافية للشباب، ومساعدتهم على الاندماج في الحياة الجديدة، ويمكن في ذلك التعلّم من بعض النماذج الناجحة في القارة، كتجربة اندماج اللاجئين الموزمبيقيين في جنوب إفريقيا، والتي رصدتها مفوضية الأمم المتحدة كمثال على الاندماج الكامل الذي أصبح من الصعب معه التمييز بين اللاجئين والسكان المحليين، والذي تمتع فيه اللاجئون بحقوقهم.

[1] Mozambican refugees' integration in south Africa: a real success story" UNHCR, 18 June 2004

خاتمة:

وعليه ومن خلال ما تم عرضه في هذه المذكرة، يتضح جليا أثر كل من ظاهرتي اللجوء والهجرة على الأمن في إفريقيا، من خلال الإجابة عن تساؤل الإشكالية والمحدد في مقدمة هذه المذكرة عن طريق تحليل هذه الظاهرة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ، إذ يؤثر اللجوء والهجرة بصورة واضحة على الأمن الإفريقي وهو ما يجعلها ظاهرة تستدعي الدراسة والتحليل المعمق، وإعادة النظر للحد من انتشارها واستفحالها.

فانطلاقا مما سبق، يلجأ الفرد إلى الهجرة وإلى اللجوء كنتيجة للضغوطات التي يعيشها في مجتمعه وهي وإن اختلفت إلا أن نتيجتها واحدة وهي استنزاف الموارد البشرية والتي قد يستفيد منها البلد المستقبل ، وعليه لابد من تحديد مسببات هذه الظاهرة ومدى تأثيرها على الأمن الدولي عموما وعلى الأمن الإفريقي على وجه التحديد وهو ما سعينا إليه في هذا العمل .

ومما لا شك فيه أن الظاهرتين السالفة الذكر تمس بالدرجة الأولى القارة الإفريقية كونها القارة الأكثر تعرضا للفقر والحروب وبالتالي فهي من أحد العوامل المؤدية للهجرة والى اللجوء، إذ تعد شعوبها من أكثر الشعوب تضررا بهذه الظاهرة نظرا للمشاكل التي يتخبط فيها الإفريقي خاصة من الناحية السياسية، وهنا نقصد ظاهرة اللجوء تحديدا إذ يضطر الفرد لطلب اللجوء هروبا من الواقع المر الذي يعيشه في بلده الأصلي، بينما يلجأ إلى الهجرة غير الشرعية والمجازفة بحياته قصد البحث عن ظروف اجتماعية أحسن وأفضل.

فاللاجئين اضطروا لذلك كنتيجة لحروب التحرير والكفاح ضد الاستعمار، حيث كانت أفكار الجامعة الإفريقية ومكافحة الاستعمار في هذا الشأن حاضرة بوضوح في أنحاء

القارة ، رغم أن الدول الإفريقية للاجئين على أراضيها تقبلت توفيّر مختلف الموارد المناسبة لاستقرارهم، وفي المقابل؛ فإن الدول المانحة تحمّلت التمويل اللازم لإيواء هؤلاء اللاجئين وتقديم الخدمات التعليمية والصحية لهم، والذي كان أغلبه يأتي عن طريق مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، غير أنه و حتى بداية الثمانينيات لم تعد الدول الإفريقية مستعدة لقبول اللاجئين، وبدلاً من فتح حدودها للأفراد الذين لا يشعرون بالأمان في دولهم بدأت الدول الإفريقية تفضّل أن يتمتع هؤلاء بالحماية في أي مناطق معزولة ، رغم أن حق اللجوء يقوم على منح الأفراد الحق في الانتقال من دولتهم إلى دولة أخرى إذا ما واجهتهم مخاطر تهدّد حياتهم وحريتهم، ولهم أن يتمتعوا بحماية الدولة التي تقبلهم على أراضيها.

وعليه يظهر جليا تأثير ظاهرتي اللجوء والهجرة على الأمن الإفريقي و على عدة أصعدة والتي يمكن تحديدها على النحو الآتي:

– ففي المجال الاجتماعي و التعليمي: تؤثر ظاهرتي اللجوء والهجرة على مجال التعليم في جميع مراحله في الوقت الذي تمثل فيه الكفاءات العلمية والتقنية والمعرفة المصدر الرئيسي للميزة النسبية وأساس التفوق والتنافس بين الأمم .

– في المجال الاقتصادي :تؤثر كلا الظاهرتين من الناحية الاقتصادية، إذ تعد بمثابة هدر الأموال الطائلة على الأفراد خاصة أولئك الذين نالوا الكفاءات المتقدمة ، حيث تتحمل دولهم ذلك ، إذ أن رأس المال المصروف يمثل خسارة للاقتصاد الوطني ، ومما لا يقبل الجدل أن قيمة العلماء والاختصاصيين تتجاوز كل حساب بالعملة ، والاهم من ذلك جسامة الخسارة المتأتية عن فقدان الدور الخلاق المباشر في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي من خلال انتاجاتهم العلمية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن التحسّن في الأداء الاقتصادي للعديد من دول القارة في فترة ما بعد الاستقلال، وعدم ضخامة أعداد اللاجئين، مكّن هذه الدول من تحمّل العبء الاقتصادي لوجود هؤلاء اللاجئين على أراضيها.

– في المجال الأمني والسياسي : وهو جوهر تحليلنا في هذه المذكرة، فمعسكرات اللاجئين قد تكون هدفاً لهجمات عسكرية ،فضلا عن انتشار مظاهر العنف، والاضطهاد، والأنشطة الإجرامية، والعنف ، وقد تصبح معسكرات اللاجئين مركزاً للجريمة وتجارة الأسلحة...

وعليه فظاهرة اللجوء والهجرة لا تحدث بصورة عابرة، بل تحكمها عوامل وظروف سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية ، فهي نتاج تراكمات تدفع المهاجر لتغليب رغبته في تغيير البيئة لتحقيق طموحاته وعدم دفنها في الوسط الذي لا يُقدم أبسط شروط تجسيد الإبداع والابتكار وفي كل الميادين .

والواضح أيضا أن الرغبة في اللجوء و الهجرة ترتبط ارتباطا وثيقا بتلك الظروف والعوامل سلبا و إيجابا، فكلما تحسنت حال هذه الظروف كلما أصبحت أكثر تشجيعا للأفراد على الاستقرار والشعور بالرضا فتتحول حينئذ إلى عوامل جذب لهم. وعلى العكس من ذلك إذا ساءت أحوال هذه الظروف فإنها تصبح عوامل تحفيز لهم على التفكير في هجرة موطنهم الأصلي إلى موطن آخر يرونه أحسن،فتصبح تلك الظروف والعوامل قوة طرد لهم تولد لديهم الرغبة العارمة في الهجرة خارج الوطن .

وعليه و كتوصيات في هذا الشأن لا بد من وجود لجنة أو هيئة خاصة بشؤون الأقليات في كلّ دولة إفريقية، تقوم حكومات هذه الدول بإنشائها وضمان استقلالها، وذلك لعلاج مشكلة التهميش السياسي والاقتصادي لبعض الأقليات في الدول الإفريقية؛ باعتبار أن هذا التهميش هو أحد أهم أسباب الصراعات، مع ضرورة تفعيل وسائل للاتصال والتوعية، لكي تتمكن من خلالها دول الملجأ والمنظمات الدولية من تعريف اللاجئين بحقوقهم و واجباتهم.

قائمة المصادر و المراجع :

أولا الكتب :

– بيتر بلادو، "أوروبا والبحر المتوسط. في مجلة السياسة الدولية. ع 124، أفريل 1996،

– أحمد جلال عز الدين، الإرهاب والعنف السياسي. ط1، القاهرة: دار الحرية، 1986.

– اليأس زين : هجرة الأدمغة العربية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت 1972.

– زبغنيو بريجينسكي : بين عصرين أميركا والعصر التكنوالكتروني ، ترجمة محجوب عمر طبع دار الطليعة ، بيروت ، 1980

– صباح محمود محمد : الأمن القومي العربي ، طبع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر بغداد ، 1980.

– ليستر ثرو : مستقبل الرأسمالية ، ترجمة فالح عبد القادر حلمي من منشورات بيت الحكمة ، طبع شركة السرمد ، 2000م .

ملتقيات والمجلات :

- مصطفى بخوش، "التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط". في الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق.

– محمد شراق، " الاتحاد الأوروبي يشيد بالتنسيق بين دول الساحل: قيادة أركان تمنراست تعتبر "قفزة نوعية" في مكافحة الإرهاب". في جريدة الخبر. 27 جويلية 2011.

– إبراهيم أبراش،"حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد"، المستقبل العربي،ع.165، جويلية 1994

– وليد محمود عبد الناصر، "التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف"، في مجلة السياسة الدولية، ع 124، أفريل 1996

اللاجئين في كينيا، إدارة شؤون اللاجئين في كينيا، نشرة الهجرة القسرية، العدد 16، أبريل 2003م

– عرفات جمال: المخيمات والحريات: أوضاع اللجوء طويلة الأجل في إفريقيا، نشرة الهجرة القسرية، العدد 16، أبريل 2003م

–جاسم محمد زكريا، "أمن المتوسط بين المفهوم الغربي والقلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير والشراكة المتوسطية"، في الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق. جامعة منتوري قسنطينة: قسم العلوم السياسية، 29–30 أفريل 2008.

– مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم؛ "المفهوم الأوروبي للأمن والاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط"، في مجلة دراسات، طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.

مذكرات:

– لبدي حنان، التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي. (مذكرة ماجستير). جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية. 2014–2015.

– بشكيط خالد، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل. (رسالة ماجستير). جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010–2011.

- كشوط رفيق، الدفاع الأوروبي المشترك والمستقبل. (رسالة ماجستير). جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005–2006

- صفاء موسى،" قمة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (هلسنكي 7 – 8 جويلية 1992)"، السياسة الدولية، العدد 110، أكتوبر 1992

-محمد مطاوع، الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدّات

الكتب باللغة الفرنسية :

- GLOBAL refugee trends , United Nations High commissioner for refugees (UNHCR), June 2004

-Tony Kushmer and Kathrine Knox, Refugees in the age of Genocide: Global, National and local. perspectives during the Twentieth century, (London: Frank Cass, 1999)

- Gil loesher, "Refugee Issues in international relations" in Gel loesher and laila Monahan (eds) Refugees and international relations (us: Oxford University Press, press, 1989

- Ruud lubbers "after September 11: New challenges to Refugee Protection" World Refugee survey 2003, Us committee for Refugee,

- Ray Wilkinson "Africa on the edge" Refugees Magazine, UNHCR, no 131 2003.

- Jeff Crisp. "Africa's Refugees: Patterns; Problems and policy challenges" Journal of contemporary African studies, vol.18.no.2,2000.

-OAU convention for Refugge, Addis Ababa, September 1969, article 1.

Jeff crisp, op.cit, pp 162-163, Ebenezer Q.Blavo, op.cit

Africa's Refugees need urgent food aid: said UN Relief Agencies" UNHCR, 14 feb 2003

[1]Andrea Lari, "Returning home to Normal life: the plight of displaced Angolans" Institute for security studies ,Iss Occasional Papers, no85, feb 2004,

Sudan: Darfur – old conflict takes on new dimensions, UN office for the coordination of Humanitarian Affairs, 21 July 2004.

-Chad Emergency. UNHCR Report, 28 June 2004

-Officce of the UN Resident and Humanitarian coordinator for Sudan, UN Humanitarain situation Report, Darfur crisis, July 2004, www,unsudanig / emergenicies / darfur

- After peace: where to for the Sudanese refugees? interview with kennedy, the UN Humanitarian coordinator for Sudan, mail and guardian 23 June 2004.

- chad: UNHCR raising concerns about refugees protection" UNHCR, 23 July 2004.

-Sudan: government trying to force Darfur displaced return home" IRin news, 21 July 2004.

- Protocol relating to the establishment of the peace and security council of the African Union, Durban South Africa, 9 july 2002, article 3.4

- Susan Olusola, "the role of Conflict prevention for preventing Refugees flows" international Journal on Minority and Group rights, no.8, 2001

- Mozambican refugees' integration in south Africa: a real success story" UNHCR, 18 June 2004

-Migrants in Europe, A statistical portrait of the first and second generation, Office of the European Union, 2011

-Manuel MANRIQUE GIL, Mediterranean flows into Europe: ¬ Migration and the EU's foreign policy, Policy Department, Directorate-General for External Policies, European Union, 2014

David Lessault et Cris Beauchemin, Les migrations d'Afrique subsaharienne en Europe: un essor encore limité, Population & Sociétés n° 452, janvier 2009

- Le pacte europeen sur l'immigration et l'asile une impulsion pour quelle politique, Documents d'analyse et de réflexion, rue Maurice Liétart, 31/4 – B-1150 Bruxelles, Mai 2009

- Le rapport du Haut Conseil à l'intégration, Le bilan de la politique d'intégration 2002-2005

- Journal officiel de la république française, LOI no 2006-911 du 24 juillet 2006 relative à l'immigration et à l'intégration

-La coopération entre l'union européenne et l'Afrique en matière de migration, Bruxelles le 9 novembre 2015

- DIRECTIVE 2008/115/CE DU PARLEMENT EUROPÉEN ET DU CONSEIL du 16 décembre 2008 relative aux normes et procédures communes applicables dans les États membres au retour des ressortissants de pays tiers en séjour irrégulier arcl 17

- Anne Laure Nicot, La Politique Européenne De Sécurité Et De Défense De Nice à L'après Séville. (Mémoire De Fin D'Etudes). France : Institut D'Etudes Politiques De Lyon, Section Internationale. 2001-2002

- Emile Bainc et Michel Fennbresque, "La défense européenne après le Conseil Européen de Nice", Défense Nationale, N° 2, février 2004

- Bichara Khader. Le partenariat euro-méditerranéen après la conférence de Barcelone, France : L'harmattan, 1997

مواقع الأنترنت :

-www.amnestyusa.org/rigthsforall/asylum/ins/ins-09.htm1.

الفهرس :

العنوان	الصفحة
المقدمة	01
الفصل الأول : مفهوم الهجرة واللجوء	03
المبحث الأول: مفهوم اللجوء	05
المطلب الأول: تعريف اللجوء وفق القانون الدولي والافريقي	05
المطلب الثاني: اسباب ظاهرة اللجوء	09
المبحث الثاني: مفهوم الهجرة	12
المطلب الأول: تعريفها	12
المطلب الثاني: بداية ظهورها	13
المبحث الثاني : اسباب ظاهرة الهجرة واثارها	15
المطلب الأول : اسبابها	15
المطلب الثاني: اثارها	17
الفصل الثاني: اثار الهجرة واللجوء على الأمن في افريقيا	20
تمهيد	21
المبحث الأول : أثر اللاجئين على الدول	22
المطلب الأول: أثر اللاجئين على أمن الدول الافريقية	22
المطلب الثاني: أثر اللاجئين على أمن الدول الغير افريقية	26
المبحث الثاني: الحلول المقترحة لأزمة الهجرة واللجوء في افريقيا	29
المطلب الأول: الحلول المقترحة من طرف الدول الاوروبية	29
المطلب الثاني: الحلول المقترحة من طرف الدول الافريقية	32
خلاصة الفصل	35
خاتمة	36
ملحق	39
قائمة المراجع	